### أدباء وحقوقيون لـ«الميثاق»:

# الدولة المدنية ستحد من هيمنة القوى التقليدية

> أكد عدد من الأدباء والمثقفين أنهم سيواصلون السير ولو شقوا طريقاً في قلب الضحى من أجل استكمال الدولة المدنية الحديثة التي تعتبر الخلاص الوحيد للبلد من همجية القوى التقليدية التي تحبط مشاريع التحديث.. الدولة العصرية التي تحقق أحلام وتطلعات قوى التنوير وشرائح الشباب والمبدعين.

في هذا الاستطلاع الذي أجرته «الميثاق» مع عدد من الأدباء والمثقفين.. سنقف على رؤيتهم حول استكمال الدولة المدنية.. إضافة الى رسالتهم لمؤتمر الحوار الوطني في هذا السياق.. فإلى الحصيلة..

**استطلاع/ عبدالكريم المدي**

## القوى التقليدية فشلت في إدارة البلاد

**محمد الحوثي**

> قال الكاتب والناقد - عضو اتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين محمد محسن الحوثي:

- لا يختلف اثنان من حملة قيم الإبداع والسلام والتحديث والتنوير في حقيقة أن إقامة الدولة المدنية الحديثة هي الجسر الحقيقي لعبور هذا البلد من الظلمات الى النور.. ومن جحيم الفوضى الى نعيم دولة النظام والقانون ومن الظلم الى العدل.

مؤكداً أن كل مواطن ومبدع شريف يناضل اليوم من أجل تأسيس الدولة المدنية وجعل مشروعها أولوية على طاولة الاخوة أعضاء مؤتمر الحوار الوطني.

وأضاف: لقد أخذت القوى التقليدية فرصتها في قيادة البلاد أو المشاركة القوية في قيادتها على الأقل وفشلت.. وعليها اليوم أن تحترم إرادة قوى التحديث والمدنية، وكل الطامحين لدولة يكون فيها الجميع تحت طائلة القانون، ولا فرق بين وزير أو غفير أمام العدالة.. وفي ظني أنه من حق المثقفين والشباب والأدباء والمبدعين والطلائع المتنورة أن تعيش واقعاً مختلفاً من حيث المساواة وتغليب الوعي والمعرفة وسلطة القانون على الجهل والتخلف والهمجية.

وأشار الأديب والناقد الحوثي الى أن مهمة دعاة الدولة المدنية ليست سهلة ولكنها ليست مستحيلة أيضاً، خصوصاً إذا ما توافرت الإرادة وتعاون وتكافل الجميع من أجل اليمن، ومستقبل أبنائه وأجياله وليس من أجل أشخاص وفئات معينة.

## نحن مع دستور عصري يحترم العقل والانسان

**ابراهيم مخارش**

> تحدث الشاعر الناشط إبراهيم شايف مخارش قائلاً:

- ينظر الكثير من الناس بينهم الأدباء والكتّاب والمثقفين والصحفيين والأكاديميين ومعهم الشباب من الجنسين على أنهم هم وحدهم من يستطيع تبني مشروع «الدولة المدنية» والضغط باتجاه تحقيقه على أرض الواقع، وهذا واقع، فطليعة المجتمع من تلك الشرائح المثقفة وكل القوى العصرية هي القادرة على تغيير الواقع وإيجاد وفرض صيغ جديدة ومدنية في إدارة شؤون الدولة.. صيغ تستند لدستور عصري مدني، يحترم العقل والإنسان، ويساوي بين الناس جميعاً ولا مجال فيه للطبقية والقوى التقليدية التي ترفض الى اليوم كل صوت حقيقي ومحاولة جادة في استكمال بناء الدولة المدنية على قاعدة الوطن للجميع.

مؤكداً أن إقامة الدولة المدنية مسؤولية كل الشرفاء من مثقفين وشعراء وكتّاب وغيرهم - كما أنها الضامن الوحيد للحفاظ على الوحدة ومن خلالها ستمكن الجميع من تذوق العدالة الاجتماعية والمساواة وستحد من هيمنة الأيديولوجيات والقبيلة وكل مناصري الجمود العقلي والفساد والتطرف والجهل.

## على أعضاء الحوار أن يضعوا الدولة المدنية في أولوياتهم

**صلاح علي**

> وتحدث الحقوقي والمستشار القانوني صلاح علي قائلاً:

- يظل مشروع استكمال الدولة المدنية هو الخيار الوحيد لكل القوى الحية والباحثة عن وطن يحفظ كرامة ومواطنة الناس جميعاً ومساواتهم أمام القانون والدستور.. ونحن من يعمل في حقل ومجال المحاماة والقانون - في الحقيقة - ندرك أكثر من غيرنا ما معنى وضرورة أن تكون الدولة دولة مدنية حقيقية وليست شعاراتية وللمزايدة، فالدولة المدنية وحدها من تساوي بين الكبير والصغير وتطبق القانون وتمكننا كمحامين وقانونيين من تأدية رسالتنا والقيام بواجباتنا، دون أن نصطدم بمطبات القوى التقليدية ودعاة الفوضى والذين يتعاملون معنا ومع الشعب والقانون معاملة فوقية، حيث لا يروق لهم أن يكونوا أمام القانون والدستور كبقية الناس، لأن ذلك يتنافى ومصالحهم الشخصية ومشاريعهم الفاسدة التي تتناقض والمصلحة الوطنية العليا.

وأكد المحامي صلاح علي: على ضرورة تكامل كافة القوى المدنية في المجتمع والضغط باتجاه إقامة الدولة المدنية وخاصة على أعضاء مؤتمر الحوار الوطني، بحيث تكون هي الأولوية في مداولاتهم ونقاشاتهم.

## الدولة المدنية ستنقذ اليمن من العنف والفقر

**فضل مكوع**

> قال الاستاذ الدكتور/ فضل مكوع عضو مؤتمر الحوار الوطني - عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين:

- نحن في الواقع نعتبر هذه المرحلة مرحلة صراع حقيقي ونضالاً حقيقياً في طريق إقامة الدولة المدنية التي نعتبرها الحل الأمثل - إذا لم نقل الوحيد- في انعتاق مجتمعنا من الجهل والفوضى والهمجية وشبح.. مصطلح «الدولة الفاشلة» الذي يهدد كيان مجتمعنا كل يوم، نظراً لغياب الأسس الصحيحة والمعايير السليمة في تنفيذ القوانين وإيجاد عدالة اجتماعية ومساواة، وقضاء مستقل وقيم جديدة تحكم كل أطياف وشرائح المجتمع وتجعلهم أمام الدستور والقانون والحق سواسية.

مشيراً الى أنه لم يعد هناك خيارات أخرى ومجال للمناورة ولتأجيل مشروع إقامة الدولة المدنية، لأن المجتمع قد مل من الوعود والشعارات وهمجية بعض القوى.

وأضاف: أعتقد أن المثقفين والشباب والأدباء والكتّاب وكذا الأكاديميين والمتنورين رجالاً ونساءً قد حسموا أمرهم في هذه المسألة ولن يتراجعوا في النضال الجاد والضغط السلمي والحضاري على كل القوى في المجتمع من أجل إيجاد وتحقيق الدولة المدنية الكفيلة بحماية الوحدة الوطنية وإخراج المجتمع من زاوية الفقر والعنف، بل والذل الذي يعيشه كثير من المواطنين بسبب هيمنة قوى قليلة ومعيّنة على القرار ومقدرات البلد، فيما بقية الشعب وأصحاب الكفاءات يعانون الأمرّين، فقراً وعوزاً وقهراً وحرماناً.

# مقارنة للحوار الوطني بين اليمن ومصر!

> بين ما كان يلفت نظري كصحفي يتعايش مع هذا الوسط كنخبوية أو في اطارها كان الفارق او المسافة بين طرح هذا البعض في التعاطي والتنظير وبين مايسيرون فيه ويمارسونه في السلوك والأفعال..

ولذلك فإني اصبحت لا أختلف في أي تنظير لمثاليات ومن مرجعية الدين أو من مرجعية وضعية، والخلاف هو في التفعيل والتطبيق كوعي وواقعية ثم قدرة وارادة ومن خلال النظام والقانون او الوصول كأولوية الى دولة النظام والقانون.

لا أعتقد ان أحداً من مصر او خارجها يدافع عن مبارك ونظامه، ولكن المجون في الاستعمال الشماعاتي بات مقززاً وكثير الاستفزاز.

فالواصح جداً ان عدم أهلية وضعف كفاءة النظام الاخواني الجديد بقيادة «مرسي» ومن ثم خطاياه السياسية وأخطاؤه الواقعية هي وراء استمرار الأزمات وتصاعد معاناة الشعب الى مستوى من العذاب.

لقد بات ربط ذلك بأخطاء النظام السياسي او بـ«الفلول» مهزلة لايصدقها واقع ولا يقبلها عقل او منطق.

بعد حرب ١٩٩٤م مثلاً رفضت معطى محطة في التفعيل كما إنكار وحدوية الاشتراكي في تفعيله، وكنت أطرح بوضوح انه لولا توحيد الاشتراكي للسلطنات ما كانت الوحدة اليمنية لتتحقق.

هل يستطيع المشترك الآن تجاوز الصراع مع حاكم رحل ليقول لنا أيهما أفضل الحوار الوطني في اليمن ٢٠٠٨م أو الحوار الوطني في مصر ٢٠١٣م.. وهل كان المشترك سيقبل بالحالة المصرية كنظام جديد في حوار ٢٠١٣م؟ النظام الاخواني في مصر بقيادة «مرسي» لم يقبل عام ٢٠١٣م بما قبل به النظام السابق في اليمن كحوار وطني ٢٠٠٨م، وهذا السياق المقارن بالحقائق والوقائع ليس دفاعاً ولا اعادة تقديم الحاكم او نظام سابق في اليمن بقدر ما يقدم اخطاء او خطايا النظام الحالي في مصر وما في فكر الاخوان من تخلف او تطرف..

أما حين التوقف عند «الحوار الوطني» في اليمن ٢٠١٣م فلا مجال ولا وجه لمقارنة حوار مصر ٢٠١٣م به.

الحوار عادة ما يفضي إما الى حلول وحلحلة او الى صراعات او حروب او ما بين ذلك حسب الأوضاع والتموضعات والقضايا والأطراف.

الحوار الوطني في اليمن في ظل ما بات عليه الواقع لم يعد ليفضي إلا إلى أحد احتمالين لا ثالث لهما وهو إما الحلحلة الواقعية او صراع في الواقع مفتوح الاحتمالات والتداعيات.

خلال هذا الحوار فكل أطراف الصراع تحدد او تمارس مواقفها كما اثقال المحيط الاقليمي والمجتمع الدولي ستكون مواقفه حين الوصول الى اجتماع الصراع المفتوح من خلال الحوار كحضور شاهد على مواقف كل طرف..

الشعب اليمني في التشطير او بعد الوحدة لم يجمع على حاكم من ديمقراطية الشرق او الغرب، والمرشح «بن شملان» حاز على نسبة أمام صالح في انتخابات ٢٠٠٦م أكثر من النسبة التي حققها المشترك في الانتخابات البرلمانية، ومهما مورس الضغط على الوحدة او بالوحدة لمواجهة أي أخطاء او مظالم كنظام - عبر التهديد بالانفصال- فالموقف سيختلف حين يصبح فعلياً او تفعيلاً.

كل الأنظمة من تفعيل محطة ٢٠١١م تعيش أعلى مستويات القلق او حتى التهديد، ومعظم الأوطان تعيش مخاطر التمزق والتمزيق حتى التي لم تطل واقعها محطة ٢٠١١م، فهل استمرار وحدة العراق هي من وعي أطراف الصراع كشيعة وسنة وأكراد،

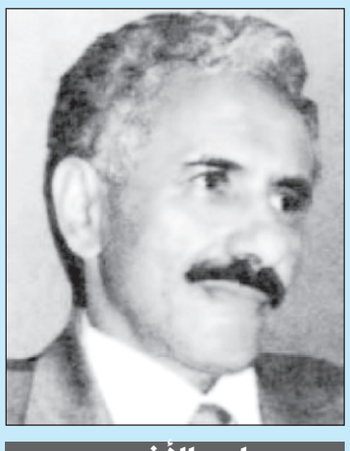

**مطهر الأشموري**

أم مسألة ترتبط بتفعيل ما يُعرف بإعادة تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة؟

إذا المتغير الدولي يحتاج لتمزيق أكثر أو أوسع في اليمن فإني أؤكد له توافر ارادة او شعبية داخلية على أساس حاشد وبكيل او تكتل الضالع يافع مقابل ابين شبوة، بما يعني ان متراكم الصراعات يمثل ارضية او استجابات لمثل هذا العمل، مع ذلك فبقدر وجود هذه الاستجابات الصراعية او من متراكم صراعات تستحضر عوامل رفض وممانعة عالية وكبيرة حين استشعار الخطر.

الصومال التي باتت قرابة ثلاثة عقود بلداً بلا نظام نشأت فيها ما تُعرف بجمهورية أرض الصومال، ولكنه لم يعترف بها بالرغم من عدم وجود طرف يرفض او يعارض انفصالها.

المعايير اختلفت عما كان في عهد الاستعمار القديم او في الحرب الباردة وهذا مالم تلم به وعيا أطراف واصطفاف الانفصال في محطة ١٩٩٤م داخلياً واقليمياً في تقديري.

هذه مجرد فرضية في قراءة او تحليل، ولكن قادم الزمن والطريقة التي سيمارس بها اعادة تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة هي ما سيقدم حقائق واستحقاقات هذا المتغير.. واليمن قابلة او في واقعها مايمثل استجابات تمزيقها إلى أكثر من ضعف السلطنات في ظل الاستعمار البريطاني إنْ أريد.

ولذلك فإننا نريد من مؤتمر الحوار الوطني وكل أطرافه، الواقعية مع الواقع الداخلي ومع واقع ومتغيرات العالم كوعي.

لا تركيا ولا مصر بعيدتان عن احتمال او خطر التمزيق ومن استجابات ومتراكم في الداخل تزيده الأنظمة الاخوانية احتقانا وتأجيجاً.

هذا يعني ان المسألة مازالت مستقبلية بأي سقف زمني ولكنه يحمل الأنظمة والمعارضات مسئولية احتواء متغيرات ومحطات اخرى مفاجئة بما في ذلك كل أطراف الحوار الوطني في اليمن.

من يعيش حتى ٢٠٢١م مثلاً فإنه قد يجد نفسه في وضع آخر على مستوى المنطقة في الصراعات والقضايا والأولويات، وقد يضحك مع نفسه أو على نفسه حين استرجاع التموضعات والصراعات القائمة، وكيف شغلته وانشغل بها..!